اتجاهات رئيسية فى اقتصاديات البترول العربى

للدكتور محمد عبد العزيز عجمية
عميد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية
ورئيس قسم الاقتصاد والاجتماع - بالإنابة - بالمعهد

تقديم

شهدت صناعة البترول فى العالم العربى ثورة واسعة ونهضة كبيرة فى الفترة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر؛ فلقد زاد إنتاج البترول وزادت أرقام الاحتياطى ، كما زاد ماتحصل عليه الحكومات من ضرائب وإتاوات ، جملة الأمر أن البترول أصبح يتبوأ مركزاً إستراتيجيا فى الاقتصاد العربى . ولقد سبق وتعرض الكاتب لهذا الموضوع فى عام ١٩٦٤ ، إلا أن التغيرات العديدة والتطورات والاتجاهات التى تحققت فى صناعة زيت البترول العربية فى الآونة الأخيرة اقتضت العودة إلى هذا الموضوع ومناقشة وتحليل النواحى التالية .

أولا : عرض البترول فى الحاضر والمستقبل ، بمعنى دراسة التطورات الأخيرة فى كل من الإنتاج والاحتياطى بغرض التعرف على إسهام البترول فى الاقتصاد العربى حالا ومستقبلا .

ثانياً : العائدات البترولية ومدى قدرة البلاد العربية على زيادتها وزيادة منافعها ، وكذلك مدى اسهام تلك العائدات وما تحققه شركات النفط المختلفة من أرباح فى تنمية الاقتصاد العربى .

ثالثاً : درجه إسهام واشتراك البلاد العربية فى الصناعات البترولية وذلك بقيام المؤسسات والشركات الوطنية بعمليات الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق إما بمفردها أو بالاشتراك والتعاون مع الشركات الأجنبية . حينذاك يتحقق دمج قطاع البترول فى الاقتصاد القومى .

ولقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة تطوراً مذهلا فى مجال تحقيق منافع عديدة للبترول والغاز الطبيعى ومشتقاتهما ، فزاد الاعتماد على المنتجات البترولية كمصدر للطاقة إذ ارتفعت من ٣٩,٩ من الاستهلاك العالمى للطاقة (٢٧ ٪ للزيت الخام ١٢,٣ ٪ للغاز) فى عام ١٩٥٢ إلى ٥١,٦ ٪ عام ١٩٦٣ (٣٤,٦ ٪ للزيت ، ١٧ ٪ للغاز) . وصاحب ذلك دون شك زيادة فى كل من الإنتاج والتبادل . فزاد الإنتاج العالمى من ٦٠٤ مليون طن عام ١٩٥١ إلى ١٠٩٢ مليونا عام ١٩٦٠ ثم إلى ١٩٨٥ مليونا عام ١٩٦٨ . كما توسع التبادل الدولى من ٢٠٤ مليون طن عام ١٩٥١ إلى ٤٤٧ مليونا عام ١٩٦٠ إلى ١٠١٨ مليونا عام ١٩٦٨. تفيد هذه الأرقام أن الزيادة فى التبادل كانت بمعدلات تفوق الزيادة فى الإنتاج . فقد بلغت معدلات التبادل ٣٣ ٪ من الإنتاج العالمى فى عام ١٩٥١ ارتفعت إلى ٤١ ٪ ثم إلى ٥١,٥ ٪ فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ على التوالى . ومن هنا أضحى البترول أهم السلع فى مجال التبادل الدولى، وأصبحت البلاد العربية أهم دول العالم تصديراً للبترول.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مصر - جامعة الدول العربية

المبحث الأول

انتاج البترول فى الحال والمستقبل

تطور إنتاج البترول العربى تطوراً مذهلا فى الربع قرن الأخير ؛ فعلى حين لم يتجاوز إنتاجه ١٢٠ مليون برميل عام ١٩٤٦ زاد ليبلغ ٣٦٣٣ مليونا عام ١٩٦٧ ، أى أنه زاد إلى ثلاثين ضعفاً خلال عشرين عاما . ومما يزيد من أهمية البترول العربى على الصعيد الدولى أن تلك الزيادة المذهلة تحققت فى وقت أصيبت فيه معدلات زيادة الإنتاج فى معظم مناطق الإنتاج الرئيسية بتناقص مزمن . ترتب على ذلك أن ارتفع إسهام البترول العربى لمجموع إنتاج البترول العالمى من ٤٪ عام ١٩٤٦ إلى ١١٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢١٪ عام ١٩٦٠ وأكثر من ٢٨ ٪ عام ١٩٦٧ .

كذلك من التطورات التى تحققت فى مجال إنتاج البترول أن عدد الدول المنتجة زاد بصورة مضطردة ، فحتى عام ١٩٤٦ كانت دول الإنتاج هى مصر والعراق والبحرين والسعودية والكويت ، وفى عام ١٩٤٦ بدأ الإنتاج على نطاق تجارى فى قطر وفى عام ١٩٥٨ فى الجزائر وفى عام ١٩٦١ فى ليبيا وفى عام ١٩٦٢ فى أبو ظبى ثم فى دبى وعمان .

ترتب على تعدد الدول المنتجة للبترول عـــدة نتائج على جانب كبير من الأهمية :

أولا : لم تعد منطقة الخليج العربى هى منطقة الإنتاج شبه الوحيدة بالعالم العربى بل أصبح لدول شمال أفريقيا أهمية عظمى . وترتب على هذا أن أصبحت بعض مناطق إنتاج البترول العربى شديدة القرب إلى أقاليم استهلاكه الرئيسية مما زاد من أهميته واستراتيجيته .

ثانيا : ترتب على تعدد دول الانتاج واتساع رقعة حقول البترول العربى أن زاد عدد شركات الإنتاج . ولم تعد عمليات البحث والانتاج بقاصرة على شركات البترول الكبرى ذات الصبغة الإحتكارية ، بل انضم إليها العديد من الشركات المستقلة وشركات متعددة الجنسيات وأخيراً الشركات والمؤسسات الوطنية . ويعنى هذا أن تعدد الدول المنتجة واتساع رقعة حقول الانتاج أضعف من سيطرة شركات البترول الكبرى وزاد من قدرة الدول العربية على المساومة والحصول على شروط أحسن .

ونتناول فى هذا المبحث عرض البترول العربى فى الوقت الحاضر وفى المستقبل للتعرف على مدى أهميته لكل من الدول المنتجة وللوطن العربى ولدول العالم كافة .

أولا : عرض البترول العربى :

حققت الدول العربية زيادة كبيرة فى إنتاج البترول خلال فترة الربع قرن الأخيرة فلقد زاد إنتاجها من ١٢٠ مليون برميل عام ١٩٤٦ (أو مايوازى ٤٪ من الانتاج العالمى) إلى ٤١٥ مليوناً عام ١٩٥٠ (مايوازى ١٠,٩٪ من الانتاج العالمى) إلى ١٦٢٨ مليوناً عام ١٩٦٠ (مايوازى ٢١,٣٪ من الانتاج العالمى إلى ٣٦٣٢,٦ مليونا عام ١٩٦٧ (مايوازى ٢٨,٤٪ من الأنتاج العالمى)[١] . وعلى ذلك فان إنتاج البلاد العربية زاد بمعدل ثلاثين ضعفاً خلال الفترة من ١٩٤٦/١٩٦٧ وتوضح الإحصائية التالية الإنتاج من الدول العربية خلال الفترة ١٩٥٨/١٩٦٧[٢] .

---

(١) راجع : رسائل وبحوث ، البترول العربى الخام فى السوق العالمية ، للدكتور صاحب ذهب ، معهد البحوث والدراسات العربية صحيفة ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، صفحات ١٢٢ — ١٢٥ .

الجـــدول رقم (١)

إنتاج البترول العربى فى الفترة ١٩٥٨/١٩٦٧ (بملايين البراميل)

الدولة / العام	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
البحرين	١٤,٨٠	١٦,٤٧	١٦,٥٠	١٦,٤٠	١٦,٤٠	١٦,٥٠	١٧,٩٠	٢٠,٨٠	٢٢,٣٠	٢٤,٨٠
العراق	٢٩٧,٠	٣١٢,٠	٣٥٦,٠	٣٦٧,٨	٣٦٨,٣	٤٢٤,٠	٤٥٩,٠	٤٧٩,٠	٥٠٨,٠	٤٤٨,٧
الكويت	٥٢٤,٠	٥٣٦,٠	٦٣٩,١	٦٣٣,٣	٧١٤,٦	٧٦٥,٢	٨٤٢,١	٨٦١,٥	٩٠٦,٧	٩١٠,٠
السعودية	٣٨٦,٣	٤٢٠,٧	٤٨٠,٧	٥٤٠,٢	٥٩٩,٧	٦٥١,٨	٦٩٤,٣	٨٠٥,٢	٩٥٠,٠	١٠١٧,٣
قطر	٦٤,٠	٦٢,٢	٦٤,٠	٦٤,٧	٦٨,٠	٧٠,٠	٧٨,٨	٨٤,٩	١٠٦,٣	١١٧,٨
أبو ظبى	—	—	—	—	٦,٠	١٨,٢	٦٨,٢	١٠٢,٦	١٣٠,٠	١٣٩,٧
مصر	٢٢,٠	٢١,٣	٢٤,٠	٢٦,١	٣٢,٣	٣٨,٨	٤٣,٨	٤٤,٨	٤٣,٧	٥١,١
الجزائر	٣,٤	٩,٦	٦٧,٦	١٢١,٥	١٥٨,١	١٨٤,٣	٢٠٤,٤	٢٠٤,٤	٢٦٠,٩	٢٩٦,٢
ليبيا	—	—	—	٦,٦	٦٦,٥	١٦١,٣	٣١٥,٦	٤٤٤,٩	٥٤٧,٩	٦٢١,٦
المجموع	١٢٨١,٥	١٣٦٩,١	١٦٢٨,٠	١٧٧٦,٦	٢٠٢٩,٩	٢٣٣٠,١	٢٧٢٤,٥	٣٠٣٤,١	٣٤٧٧,١	٣٦٣٢,٦
النسبة إلى الانتاج العالمى	٪١٩,٣	٪١٩,١	٪١١,٣	٪٢١,٧	٪٢٢,٩	٪٢٥,٥	٪٢٥,٢	٪٢٧,٢	٪٢٧,٧	٪٢٨,٤

ونستخلص من أرقام الانتاج النتائج التالية نسوقها على سبيل التكرار وهى:

(١) الزيادة المستمرة والمنتظمة ـــ وإن اختلفت معدلاتها ـــ من كل دول الانتاج

(٢) الزيادة المستمرة والمنتظمة ـــ وإن اختلفت نسبها فى السنوات المختلفة إلى الانتاج العالمى

(٣) تزايد دول الانتاج ؛ فقد بدأ إنتاج قطر عام ١٩٤٩ وإنتاج الجزائر عام ١٩٥٨ وإنتاج ليبيا عام ١٩٦١ وإنتاج أبوظبى عام ١٩٦٢ .

هذا وعلى حين لم يكن أى من الدول العربية ضمن الدول العشر الأولى فى إنتاج البترول حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، فإن العراق أضحى الدولة التاسعة فى عام ١٩٤٠ . ثم أضحت كل من الكويت والسعودية والعراق ضمن الدول العشر الأولى فى عام ١٩٦٠ ، ثم قفزت السعودية إلى المركز الرابع ، والكويت إلى المركز الخامس وليبيا إلى المركز السابع والعراق إلى الثامن والجزائر إلى العاشر وذلك فى عام ١٩٦٧ ، بمعنى أن خمساً من الدول العشر الأولى فى إنتاج البترول فى عام ١٩٦٧ كانت من الدول العربية .

ثانياً : عرض البترول العربى فى المستقبل :

وإذا كان هذا هو حال الإنتاج الحاضر فإننا نتوقع استمرار الزيادة ـــ وإن اختلفت معدلاتها المطلقة والنسبية ـــ فى المستقبل ، ويرجع ذلك إلى ثراء البلاد العربية بما تحويه من احتياطيات بترولية مؤكدة كما يتضح من الإحصائية التالية(١) .

---

(١) المرجع السابق صحيفة ٣٦١ .

الجـــدول رقم (٢)

الاحتياطى العربى من البترول (بملايين البراميل)

الدولة / العام	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	نسبة احتياطى ١٩٦٧ إلى المجموع العالمى
العراق	٢٦٥٠٠	٢٦٠٠٠	٢٥٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٣٥٠٠	٥ر٦ ٪
المملكة العربية السعودية	٥٥٠٠٠	٥٥٧٥٠	٦٥٠٠٠	٦٦٧٥٠	٦٦٢٠٠	٧٢٥٠٠	٨١٤٥٠	١٩ر٦ ٪
الكويت	٦٥٠٠٠	٦٦٧٥٠	٦٨٥٠٠	٦٩٢٥٠	٦٨٧٠٠	٧٥٢٠٠	٧٦٥٠٠	١٨ر٤ ٪
أبو ظبى	—	٥٠٠٠	٧٥٠٠	٧٧٠٠	١٠٠٠٠	١٢٥٠٠	١٥٠٠٠	٣ر٦ ٪
الجزائر	٥٥٠٠	٦٥٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٧٤٠٠	٧٢٥٠	٦٩٠٠	١ر٦ ٪
ليبيا	٣٠٠٠	٤٥٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٩٢٠٠	٧ ٪
مجموع الاحتياطى العربى	١٥٨٨٠٥	١٦٨٥٦٥	١٧٥٤٩٣	١٩١٥٥٠	١٩٤٥٣٠	٢١٨٨٩٤	٢٤٢٢٦٠	٥٨٪
نسبته إلى الاحتياطى العالمى	٥١,٢٪	٥٣,٧٪	٥٣,١٪	٥٥,٦٪	٥٥٪	٥٦,٢٪	٥٨,٥٪	

ولم نعرض فى هذه القائمة إلى الأرقام المتعلقة بالدول التى تحوى لأكثر من ١ ٪ من الاحتياطى العالمى . لذلك جاءت هذه القائمة خلواً من عدد من الدول يوجد بها حاليا أقل من ١ ٪ وإن كان من المؤكد أن احتياطياتها ستزيد مستقبلا عن ١ ٪ .

ونستخلص من أرقام الاحتياطى الملاحظات التالية :

١ — الزيادة المستمرة والواضحة فى احتياطى المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبى وليبيا .

٢ — التناقص البسيط فى احتياطيات العراق والزيادة المعتدلة فى احتياطيات الجزائر والتى فى رأينا لاتمثلان الحقيقة ؛ ذلك أن أنظمه الحكم — فى كل من الدولتين — قد اتخذت من القوانين فى الآونة الأخيرة ما أدى إلى تخلى الشركات البترولية عن مساحات واسعة من الأراضى الغنية بالبترول ،ولذلك لم تشملها أرقام الاحتياطى وسنعود إلى مناقشة هذه النقطة فى مكان آخر من هذا البحث .

٣ — يبدو من هذه الأرقام أن ثلاث دول وهى المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا يوجد بها ٤٥ ٪ من احتياطى البترول فى العالم ، وربما يصل الرقم الحقيقى إلى نصف الاحتياطى العالمى .فاذا علمنا أن سكان تلك الدول الثلاث لايزيد عن ١٢ (أثنى عشر) مليونا لأدركنا درجة ثراء تلك الدول بالبترول .

وبدراسة الأرقام الخاصة بكل من الإنتاج والاحتياطى يتضح تماما إنخفاض معامل الإنتاج للاحتياطى فى البلاد العربية ؛ فعلى حين يمثل احتياطى الكويت ١٩,٣ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى لايتجاوز إنتاجها ٦,٧ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى ، ويمثل احتياطى السعودية ١٨,٦ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى فى حين لايتجاوز إنتاجها ٧ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى ، وهكذا فى الدول العربية الأخرى المنتجة للبترول وإن كانت معاملات الإنتاج للاحتياطى أعلى . ويترتب على ضخامة الاحتياطيات وانخفاض معامل الإنتاج للاحتياطى استمرار

البلاد العربية فى إنتاج البترول لفترة طويلة . كذلك فإن هذا الوضع يعنى إمكانية زيادة الإنتاج فى المستقبل دون أن يصاحب ذلك زيادة فى نفقات الإنتاج .

نخلص من هذا إلى حقيقتين هامتين أولاهما : أن البلاد العربية ستظل لفترة طويلة من الوقت من مناطق إنتاج البترول الرئيسية فى العالم ، يؤكد ذلك ماسبق وعرضناه من أرقام الانتاج وما يمكن أن ندركه لأول وهلة إذا ما عرضنا اتجاهات الانتاج .

أما الحقيقة الثانية فهى أن فى مقدور البلاد العربية — إذا ما استدعت ظروف الطلب — زيادة الانتاج دون أن يصاحب ذلك زيادة فى النفقة ، كما حدث نتيجة لتأميم البترول الايرانى فى أوائل الخمسينات . فلقد تمكنت شركات البترول الكبرى من تعويض نقص الانتاج فى إيران عن طريق زيادته فى الكويت والسعودية والعراق .

وعلى حين تتزايد نسبة ما يوجد بالبلاد العربية من احتياطات بترولية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى من العكس ؛ ففى عام ١٩٤٦ كانت أمريكا الشمالية تحوى ٣٣٪ من الاحتياطى العالمى انخفض فى عام ١٩٥٧ إلى ١٥ ٪ فى حين إرتفع نصيب دول الشرق الأوسط من ٦ ,٣٧٪ إلى ٢ ,٦٤٪ على التوالى[1].

---

(١) راجع : وثائق ونصوص ٤ ، اتفاقات وعقود البترول فى البلاد العربية ، الجزء الأول ، للدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب ، صحيفة ٤ .

المبحث الثانى

العائدات البترولية وتنميتها

حققت الدول العربية فى السنوات الأخيرة زيادة هائلة فى جملة عائدتها البترولية سواء أكان ذلك مرده زيادة الانتاج أو زيادة ما تحصل عليه من أتاوات وضرائب عن وحدة الانتاج . ويعود القدر الأكبر من الزيادة إلى التوسع فى الانتاج الذى رأينا أرقامه واتجاهاتها فى المبحث السابق . أما الزيادة الناجمة عن تحسن الشروط المالية فى عقود البترول فتتمثل أساسا فى ارتفاع نصيب البلاد العربية فى البرميل الواحد المصدر من ٦٦,٧ سنت تقريبا عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٨٩ سنت عام ١٩٦٨[١] ترتب على زيادة الانتاج وتحسن الشروط المالية فى عقود البترول أن زادت عائدات الدول العربية من البترول من ٤٩٢ مليون دولار عام ١٩٥٢ إلى ٣٦٤٠ مليون عام ١٩٦٨ . ويوضح الجدول رقم ٣ العائدات البترولية فى البلاد العربية الرئيسية فى تصدير البترول فى العشر سنوات المنتهية فى ١٩٦٨ [٢] .

---

(١) راجع : صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية للدكتور نقولا سركيس ، مؤتمر البترول العربى السابع ، صحيفة ٢ .

(٢) المرجع السابق ، صحيفة ٣ .

الجدول رقم (٣)

العائدات البترولية فى البلاد الرئيسية المصدرة للبترول
بملايين الدولارات

السنة	المملكة العربية السعودية	العراق	الكويت	الجزائر	ليبيا	البلاد العربية الاخرى	المجموع
١٩٥٩	٣١٣ر١	٢٤٢ر٥	٤٠٥ر٢	٨ر	—	٦٩ر٢	١٠٣٠ر٨
١٩٦٠	٣٣٣ر٧	٢٦٦ر٣	٤٦٥ر٢	٥ر٧	—	٧٠	١١٤٠ر٩
١٩٦١	٣٧٧ر٦	٢٦٥ر٥	٤٦٤ر٣	٣٠ر٨	٣ر٢	٧٠ر٣	١٢١١ر٧
١٩٦٢	٤٠٩ر٧	٢٦٦ر٦	٥٢٦ر٣	٣٨ر٦	٣٨ر٥	٧٤ر٨	١٣٤٤ر٥
١٩٦٣	٦٠٧ر٧	٣٢٥ر١	٥٥٦ر٧	٤٨ر٦	١٠٨ر٨	٨٢ر٩	١٧٢٩ر٨
١٩٦٤	٥٢٣ر٢	٣٥٣ر١	٦٥٥	٥٩ر٩	١٩٧ر٤	٩٥ر٩	١٨٨٤ر٥
١٩٦٥	٦٦٢ر٦	٣٧٤ر٩	٦٧١ر١	٨٩ر٥	٣٧١	١١٩	٨٢٨٨ر١
١٩٦٦	٧٨٩ر٧	٣٩٤ر٢	٧٠٧ر٢	١٢٦ر٣	٤٧٦	٢١٠ر٤	٢٧٠٣ر٨
١٩٦٧	٩٠٩ر١	٣٦١ر٢	٧١٧ر٦	١٤٣ر٣	٦٣١	٢٢٧ر١	٢٩٨٩ر٣
١٩٦٨	٩٢٦ر٣	٤٧٦ر٢	٧٧٣ر٢	١٥٨	٩٥٢	٣٥٣ر٥	٣٦٣٩ر٣

ويمكن أن نستخلص الحقائق الآتية من مراجعة أرقام عائدات البترول :

١ — الزيادة المضطردة والمستمرة فى تلك العائدات بالنسبة لجميع الدول .

٢ — الزيادة الهائلة التى حققتها ليبيا خلال فترة زمنية قصيرة إذ ارتفعت عائداتها من ٣ر٢ مليون دولار فى عام ١٩٦١ إلى ٩٥٢ مليونا عام ١٩٦٨ .

٣ — استراتيجية إسهام البترول فى الاقتصاد العربى إذ إرتفعت جملة عائدات البترول فى البلاد العربية من حوالى بليون دولار فى عام ١٩٥٩ إلى ٦ر٣ بليون فى عام ١٩٦٨ .

وتختلف أهمية البترول بين البلاد العربية ، ويتضح من دراسة الموازين التجارية فيها استئثار البترول بالنصيب الأكبر من جملة صادرات بعضها ـ فتمثل صادرات البترول ٩٩٪ من كل صادرات المملكة العربية السعودية ، ٩٧٪ من كل صادرات الكويت ، ٩٨٪ من كل صادرات ليبيا ، ٩٢٪ من كل صادرات العراق وربما ١٠٠٪ من صادرات معظم إمارات الخليج العربى .

والمفروض أن تعود حصيلة صادرات البترول إلى الدول المصدرة ، كما يتحقق بالنسبة لمفردات الصادرات الأخرى . إلا أن حقيقة الوضع غير ذلك ، فالقدر الأكبر من حصيلة صادرات زيت البترول تأخذ طريقها إلى العالم الخارجى وعلى ذلك لاتمثل حصيلة صادرات البترول أموالا تستطيع الدول العربية إستخدامها فى أوجه الاستيراد أو الإنماء المختلفة . ويتبين من دراسة أوجه إنفاق حصيلة صادرات زيت البترول فى البلاد العربية أنها تأخذ طريقها إلى الاستعمالات الرئيسية الثلاثة الآتية(١) :

١ — مايقابل نفقات الانتاج والتى تشمل ثمن الآلات والمعدات والمهايا والأجور . ولا ينفق منه فى الأسواق المحليه إلا قدراً ضئيلا ؛ ذلك لأن الأجور التى تدفع للعمال والموظفين الوطنيين وأثمان السلع والخدمات المحلية لاتمثل إلا قدراً ضئيلا إلى جملة التكاليف .

٢ — نصيب الحكومات والحكام من الأرباح والذى تحصل عليه فى صورة إتاوات وضرائب وغيرها ، ويستخدم هذا الجزء فى معظمه فى تمويل واردات الدولة من المعدات والأدوات والسلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات الأجنبية المختلفة . ذلك أن المصدر الرئيسى إن لم يكن الوحيد للنقد الأجنبى هو البترول . وقد تتخذ بعض تلك الأموال طريقها إلى العالم الخارجى — وعلى الأخص الغير عربى — فى صورة ودائع أو استثمارات فى المصارف والأسواق المالية العالمية .

---

(١) راجع ، صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية ، السابق الاشارة إليه ، صفحات ٢ — ٩ .

٣ — نصيب الشركات من الأرباح والذى يظل بكامله خارج البلاد العربية ويستخدم فى صورة توزيعات على حملة الأسهم والسندات الأجانب أو تمويل عمليات تلك الشركات فى البلدان الأجنبية . وبذلك يسهم البترول العربى فى إنعاش اقتصاديات الدول الأكثر تقدماً من ناحية ، وفى تنمية إنتاج البترول من مصادر أخرى قد تصبح منافسة للبترول العربى .

ولتأكيد تلك الحقائق نورد فيما يلى أرقاما توضح حصيلة صادرات البلاد العربية وجملة وارداتها ونتائج الموازين التجارية فيها[1] :

الجدول رقم (٤)

الموازين التجارية لبعض الدول العربية

بملايين الدولارات

المملكة العربية السعودية	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الصادرات	٩٤٠	١٠٢٩	١١١٨٢	١٣٣٠	
الواردات	٢٥٧	٢٨١	٣٠٢	٣٧٦	
الميزان	٦٨٣	٧٤٨	٨٨٠	٩٥٤	
الكويت					
الصادرات	١٠٥١	١١٠٧	١٢١٧	١٢٤٣	١٣٠٤
الواردات	٢٨٥	٣٢٤	٣٢٢	٣٧٧	٤٦٢
الميزان	٧٦٦	٧٨٣	٨٩٥	٨٦٦	٨٤٢

(١) المرجع السابق ، صفحات ٦ ، ٧ .

(بقية الجدول رقم ٤)

العراق :	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الصادرات	٦٩٢	٧٨١	٨٤٠	٨٨٢	٩٢٣
الواردات	٣٦١	٣١٩	٤١٣	٤٥١	٤٩٦
الميزان	٣٣١	٤٦٢	٤٢٧	٤٣١	٤٢٧
ليبيا :					
الصادرات	١٤١	٣٢٦	٦٢٠	٧٩٧	٩٩٥
الواردات	٢٠٦	٢٣٩	٢٩٢	٣٢٠	٤٠٥
الميزان	—٦٥	٩٧	٣٢٨	٤٧٧	٥٩٠
الجزائر :					
الصادرات		٦٨٣	٧٣٤	٧٠٢	٧١٤
الواردات		٧٤٩	٧٤٢	٧٣٤	٦٣٠
الميزان		—٦٦	—٨	—٣٢	٨٤

ويمكن أن نستلخص الحقائق التالية من دراسة وتحليل البيانات السابقة :

١ — عظم أرقام صادرات الدول المذكورة بالنسبة إلى وارداتها . فإذا علمنا أن البترول ساهم بمعظم الصادرات — إذ ساهم بـ ٩٩ر٥ ٪ من صادرات السعودية عام ١٩٦٥ ، ٩٧ ٪ من صادرات الكويت (١٩٦٦) ، ٩٢ ٪ من صادرات العراق (١٩٦٦) ، ٩٩ ٪ من صادرات ليبيا (١٩٦٦) ، ٦٥ ٪ من صادرات الجزائر (١٩٦٦) ، لادركنا ارتباط قطاع التجارة الخارجية إرتباطا كليا ومطلقا بسلعة البترول .

٢ — يتضح من الأرقام الخاصة بكل من الصادرات والواردات ، أن فائض الموازين التجارية لتلك الدول الخمس بلغ فى عام واحد (١٩٦٦) ٢٨٩٧ مليوناً من الدولارات ، وأن هذا الفائض بلغ خلال الخمس سنوات ١٩٦٢ / ١٩٦٦ — باستثناء الجزائر عام ١٩٦٢ — ما يربو على إحدى عشر ملياراً من الدولارات. ولا شك أن هذه أرقام خيالية ، وإلا لأضحت تلك الدول أكثر دول العالم ثراء.

٣ — كانت الجزائر هى الدولة الوحيدة التى انتهى ميزانها بعجز أو بفائض معقول . يرجع ذلك إلى أن البترول لم يسهم إلا ٥٧,٧٪ ، ٥٩,٣ ، ٦١,٦ ، ٦٤,٩٪ من جملة صادراتها فى السنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ على التوالى . كذلك فإن قوانين الجزائر الأخيرة تدعو شركات البترول المختلفة بإعادة معظم حصيلة صادرات البترول إلى الجزائر(١) .

وعموماً فانه يتضح أن كل الدول الموضحة فى الجدول السابق ـ عدا الجزائر ـ حققت فوائض كبيرة فى موازنها التجارية ، إلا أنها فى حقيقة الأمر لا تمثل فوائض بمعناها الإقتصادى ، ذلك لأن صادرات البترول لا تمثل أصلا موارد مالية فى الميزان التجارى ، فصادرات البترول تقوم بها شركات البترول وهى التى تحصل على حصيلاتها ، كما أنها تحتفظ بقسط كبير منها فى الخارج فلا يمثل بالتبعية مصدراً من مصادر النقد الأجنبى للدول المصدرة .

ويقدر الدكتور تقولا سركيس صادرات الدول الخمس المشار إليها آنفاً بالإضافة إلى صادرات إمارات الخليج العربى خلال الفترة ١٩٦٢/١٩٦٦ بنحو ٢١٫٥ مليار دولار ، فى حين أن الدخل الحقيقى لتلك الدول قدر بنحو ٩٫٩ مليار دولار أى ٤٦٪ فقط من قيمة الصادرات ، أما الباقى أى ١١٫٦ مليار دولار ـ أو ٥٤٪ من المجموع ـ فقد احتفظت به الشركات فى الخارج(٢).

---

(١) فرضت الجزائر على شركات البترول الأجنبية أن تعيد إلى الجزائر نسباً معينة من قيمة البترول المصدر ، وتتراوح هذه النسبة بين ٥٠٪ للشركات الفرنسية و ٧٥٪ لشركة جيتى ، و ١٠٠٪ لشركة بترول الجزائر والشركات الأمريكية التى وضعت تحت مراقبة الدولة فى أعقاب عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

(٢) راجع (صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى) السابق الإشارة إليها ص ٨ .

ولقد أدخلت على اتفاقات البترول العربية ـ فى الفترة الأخيرة ـ تعديلات عديدة وذلك بهدف زيادة نصيب الدول العربية من الأموال التى تحصل عليها من البترول . كما عقدت العديد من الدول العربية اتفاقات جديدة حصلت بمقتضاها على شروط أحسن مما حوته الاتفاقات القائمة . ومع ذلك فما زال البعض يرى أن الاتفاقات القائمة المعدلة أو الاتفاقات الجديدة تعطى الدول المضيفة أقل مما يتعين وأن الأمة العربية يتعين أن تحصل على نصيب أكبر من ثروتها البترولية لتواجه مشاكل وصعاب التنمية والتخلف ، وستظهر فى هذا الجزء من البحث أهم التطورات ذات الصبغة المالية التى أدخلت على عقود البترول فى الآونة الأخيرة .

وترجع التعديلات ـ والتى هى لصالح الدول المضيفة ـ التى أدخلت على الاتفاقات الأخرى فى المنطقة إلى الوعى العربى وإلى الشعور العام الذى أصبح يسود الأمة العربية بضرورة الحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة البترولية ، وإلى ما حصلت عليه فنزويلا من شروط أفضل ـ حيث حصلت على حق المشاركة فى المشروع فى عام ١٩٤٨ ـ وإلى ما تعرضت له صناعة البترول فى إيران من محاولة التأميم ، وإلى دخول شركات جديدة متعددة الجنسيات وعرضها لشروط أحسن للحصول على امتيازات باستغلال الثروات البترولية العربية بعد أن كانت حكراً على الشركات الكبرى .

ولعل أهم تعديل شهدته اتفاقات البترول فى الفترة الأخيرة هو تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح الذى بدأت به حكومة المملكة العربية السعودية فى اتفاقها مع أرامكو عام ١٩٥٠ ثم انتقل تدريجياً خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ إلى كافة الاتفاقات الأخرى فى المنطقة .

ومع ذلك فقد تعرضت التعديلات التى أدخلت ، أو الاتفاقات الجديدة لنقد

مرير وعدم رضاء . يرجع ذلك أساساً إلى ضخامة الأرباح التى ما زالت تحققها الشركات العاملة فى الوطن العربى ؛ فقد بلغ دخل شركات البترول الأجنبية فى مختلف الدول العربيـــة ٢ر٧ مليار دولار فى عام ١٩٦٦ وذلك بعد استنزال العائدات المدفوعة للدول المضيفة . وإذا استبعدنا من هذا الرقم جملة تكاليف الإنتاج والتى قدرت بستمائة مليون دولار لأضحى المتبقى ٢ر١ مليار دولار والذى يمثل الأرباح الصافية للشركات . فإذا علمنا أن جملة الاستثمارات فى نفس العام كانت ثلاثة مليارات من الدولارات لكان معنى ذلك أن العائد على الأموال المستثمرة فى صناعة البترول بلغ ٧٠٪ [1] . وهذا لا شك معدل مرتفع لا يتحقق فى صناعة أخرى ، ويتعين فى ظل تحقيقه إشراك الدول المضيفة بنصيب أكبر من ذلك الذى تحصل عليه فى الوقت الحاضر . هذا وقد قامت إحدى المؤسسات الأمريكية ـ بطلب من منظمة البلدان المصدرة للبترول ـ بالقيام بدراسة مقارنة لأرباح الشركات التى تعمل فى الوطن العربى وفى البلدان الأعضاء فى المنظمة . وقد أظهرت الدراسة حقائق مذهلة عما تحققه الشركات من أرباح بلغت نسبتها إلى رأس المال الموظف فى عمليات الإنتاج خلال الفترة ١٩٥٦/١٩٦٠ : ١١٤٪ فى قطر ، ٦٢٪ فى العراق ، ٦١٠٪ فى السعودية ، فى حين أنها كانت ٢٠٪ فى فنزويلا . وتوضح الإحصائية التالية النسب المئوية للأرباح بالنسبة إلى رأس المال فى مجموعة من الدول[2].

---

(١) راجع (صناعة البترول والتخطيط الاقتصـــادى فى البلاد العربية) السابق الإشارة إليه صحيفه ٩ .

(٢) راجع (الواردات الاقتصـــادية) للمؤلف ، دار الجـامعات المصرية ١٩٧٠ صحيفة ٤٤٩ .

الجـــدول رقم ٥

النسبة المئوية للربح على رأس المال الموظف فى عمليات الإنتاج

الدولة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	متوسط الخمس سنوات
إيران	٦٣	٧٨	٧٧	٦٨	٦٩	٧١
العراق	٦٥	٣٦	٦٨	٦٥	٧٥	٦٣
قطر	٥٣	١٣٠	١٥٠	١١٠	٨٣	١١٤
المملكة العربية السعودية	٥٩	٥٨	٥٧	٦٢	٧١	٦١
فنزويلا	٣٩	٣٢	١٧	١٣	١٢	٢٠

كما تبدو ضخامة هذه الأرباح إذا ما قورنت بما حققه رأس المال الأمريكى الموظف فى صناعة البترول فى بعض بلدان أوربا والذى كان متوسطه لنفس الفترة ٢ر٧٪ (١).

كذلك من الأمور التى دعت إلى عدم الرضا عن تلك الاتفاقات هو أن شركات البترول تشارك الدول العربية المضيفة فيما تحققه من أرباح عن عمليات إنتاج البترول ، أما الأرباح الناجمة عن عمليات النقل والتكرير والتسويق فانها تخص الشركات وحدها . وهنا يثور الرأى بتكامل عمليات البترول وبارتباطها وضرورة إشراك الدول فى الأرباح الناجمة عن النقل والتكرير والتسويق . ولقد آمنت بعض الدول بصحة هذا الرأى وأخذت فى إنشاء الشركات الوطنية ـ سواء المملوكة للدولة أو لرعاياها ـ وساندتها ودعمتها لارتياد هـذا الميدان ، كما شاركت بعض الدول العربية شركات أجنبية مشاركة فعلية فى إنتاج وتكرير وتسويق البترول ، كذلك انتشر فى بعض الدول نظام عقود المقاولة على حد ما سنرى تفصيلا فى المبحث الأخير من هذا البحث .

---

(١) المرجع السابق .

ومن الناحية الأخرى فإن الدول العربية حققت فى الآونة الأخيرة بعض المكاسب فى اتفاقاتها مع شركات البترول نتعرض لأهمها فى الصفحات التالية :

أولا — تنفيق الريع

بمراجعة معظم عقود البترول فى الدول العربية نجد أنها تنص على حق الدولة فى الحصول على أتاوة فى صورة نسبة معينة من المنتج من زيت البترول على أن تقتضيها عيناً أو نقداً ، كما تنص على حق الدولة فى اقتضاء الضرائب التى تفرض على أرباح شركات البترول . وتختلف الأتاوة عن الضريبة من ناحية حق الدولة فى الحصول على الأتاوة ـ ثمناً لاستغلال الأرض ـ سواء حققت الشركات المنتجة ربحاً أم لم تحقق ، فى حين لا تحصل الضريبة إلا فى حالة تحقيق الشركات لأرباح.

ولقد ترتب على هذا الوضع أن اعتبرت الشركات الأتاوة مكملة للضريبة ؛ ففى ظل اتفاقات مناصفة الأرباح ـ وهى التى يسود الأخذ بها فى معظم الامتيازات الممنوحة فى الدول العربية ـ لا يجوز أن تحصل الدولة على أكثر من ٥٠٪ من الربح سواء عن طريق الأتاوة أو الضريبة . وعلى هذا تعتبر الأتاوة سلفة مقدمة للحكومة إلى حين تسويتها من نصيبها فى نصف الأرباح . وهنا أثير موضوع احتساب الأتاوة عنصراً من عناصر النفقة ـ وهذا ما يطلق عليه بتنفيق الأتاوة . مفاد هـــذا الرأى أن تضاف الأتاوة التى حصلت عليها الحكومة إلى نفقات الإنتاج ، وبذلك تقل الأرباح الصافية وبالتبعية يقل نصيب الحكومة منها ، ولكن إذا أضيف اليه ما حصلت الحكومة عليه من أتاوة لكان نصيبها يفوق ما تحصل عليه فى حالة عدم احتساب الأتاوة ضمن عناصر النفقة . ولقد ساق الدكتور صاحب ذهب المثال التالى لتوضيح هذه الحقيقة :(١)

---

(١) رســائل وبحوث (البترول العربى فى السوق العالمية) السابق الإشارة إليه صفحات ١٤٧ - ١٤٩ .

أولا : فى حالة عدم احتساب الأتاوة ضمن عناصر النفقة :

	سنت	دولار
سعر البرميل من البترول العراقى المعلن فى ميناء الفاو	٧٢	١
نفقة إنتاجه	٢٤	
الربح الصافى	٤٨	١
نصيب الحكومة	٧٤	

فإذا كانت الشركة قد دفعت للحكومة ٥ر٢١ سنت قيمة الأتاوة بنسبة ٥ر١٢٪ عن كل برميل من البترول الخام فإن الشركة تدفع للحكومة بقية نصيبها ومقداره ٥ر٥٢ سنتا .

ثانياً : فى حالة احتساب الأتاوة عنصراً من عناصر النفقه :

	سنت	دولار
سعر البرميل من البترول العراقى فى ميناء الفاو	٧٢	١
	سنت	
نفقات إنتاجه	٢٤	—
الأتاوة التى تسلمتها الحكومة من الشركة	٥ر٢١	
مجموع النفقات	٥ر٤٥	
الربح الصافى	٥ر٢٦	١
نصيب الحكومة	٥ر٦٣ر٢٥	سنتاً

وعلى ذلك يصبح ما حصلت عليه الحكومة مساويا ٥ر٦٣ر٢٥ + ٥ر٢١ = ٥ر٨٤ر٧٥ سنتا

وهذا الرقم يفوق الرقم الذى حصلت عليه الحكومة فى حالة عدم احتساب الأتاوة ضمن عناصر النفقة .

وعند ما نوقش هذا الموضوع فى مؤتمر الأوبك الرابع انتهى إلى ما عرف بتنفيق الريع أو الأتاوة ، أى رأى ضرورة احتساب الأتاوة عنصراً من عناصر النفقة لا جزءاً من حصة الحكومة البالغة ٥٠ ٪ من الأرباح . وقد عارضت الشركات هذا القرار فى المبدأ إلا أنها سرعان ما أذعنت وقبلت إدخال الأتاوة ضمن عناصر النفقات(١) .

ثانيا : تخلى الشركات عن مساحات من مناطق الامتيازات .

رغم أن بعض الامتيازات البترولية الهامة فى الدول العربية قد نصت منذ عام ١٩٢٥ على واجب التخلى — أى إعادة قسم من المناطق المشمولة بالامتياز إلى الدولة المضيفة — إلا أن تطبيق ذلك لم يتأت إلا فى السنوات الأخيرة ؛ فقد طالب العراق شركة نفط العراق بالتخلى عن بعض مناطق الامتياز والتى يبلغ مجموع مساحاتها ٤٥٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع والتى ظلت تحت سيطرتها لمدة تزيد عن ثلاثين عاما ودون أن يزيد معدل حفرياتها سنويا عن ٥٠٫٠٠٠ قدم . وبعد مفاوضات طويلة عرضت الشركة فى عام ١٩٦١ على الحكومة أن تسلمها ٠٫٧٥ من مجموع أراضى الامتياز تتخلى عنها حالا ، وتعطى ١٥ ٪ من أراضى الامتياز إلى شركة جديدة تشارك فيها الحكومة العراقية بما لا يزيد عن ٩٠ ٪ من الأسهم وتحتفظ الشركة بباقى الأرض أى ١٠ ٪ من مجموع أراضى الامتياز(٢) . كما عرضت الحكومة العراقية عرضا آخر رفضته الشركة ، ثم كان أن أصدرت الحكومة فى عام ١٩٦١ القانون رقم ٨ والذى يلزم الشركة بالتخلى عن ٩٩٫٥ ٪ من منطقة الامتياز وحصر عملياتها فى مساحة تبلغ ١٩٣٥ كيلومتر مربع والتى

---

(١) لمزيد من التفصيلات يستطيع القارىء الرجوع إلى المرجع السابق صحيفتى ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) راجع التخل المطرد عن مناطق الامتيازات البترولية فى ظل بيان السياسة البترولية للأوبك للدكتور حسن زكريا ، مؤتمر البترول العربى السابع صحيفة ٥ .

تمثل الحقول المنتجة فعلا(١) .

ويقرر البعض أن القانون رقم ٨٠ — السالف الإشارة إليه — لايقل فى أهميته وآثاره عن قانون تأميم البترول الإيرانى لعام ١٩٥١ ، وذلك لأنه يمثل لأول مرة إجراء تعديلات هامة فى امتياز قائم بعمل تشريعى . كما أن من أهدافه حصر عمليات أصحاب الامتياز فى الحقول المنتجة فعلا، وإعطاء الفرصة لشركات جديدة للقيام بعمليات البحث والاستكشاف فى المناطق المتخلى عنها . وكان من آثار القانون العراقى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أن استجاب العديد من شركات البترول لمطالب العديد من الحكومات ، فتخلت عن مساحات شاسعة ، حدث ذلك فى السعودية والكويت وقطر وأبو ظبى حيث تخلت شركات البترول عن مساحات شاسعة(٢) . وقد أخذ بشرط التخلى فى معظم الاتفاقات الجديدة التى عقدت فى بلدان الشرق الأوسط ، فنصت المادة ١٤ من اتفاقية العراق/إيراب لعام ١٩٦٨ على أنه فى نهاية مدة الست سنوات المخصصة للاستكشاف والتنقيب يجب على شركة إيراب أن تقوم بحصر عملياتها فى المناطق المخصصة للاستغلال إن وجدت(٣) .

ولم تبدأ الدول العربية فى تطبيق مبدأ التخلى إلا عام ١٩٤٨ حينما عقدت اتفاقية ملحقة بين المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو ، وكان ذلك على نطاق

---

(١) المرجع السابق صحيفة ٦ ؛ كذلك أنظر نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط فى وثائق ونصوص ٤ ، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية السابق الإشارة إليه صفحات ١٤٥٧ — ١٤٥٩ .

(٢) عقدت حكومة المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٦٣ اتفاقية مع شركة أرامكو تعهدت فيها الأخيرة بالتخلى عن أجزاء شاسعة ، بحيث يكون ما يبقى تحت سيطرة شركة أرامكو بعد مرور ثلاثين عاماً لا يتجاوز ٢٠٫٠٠٠ ميل مربع . وفى الكويت تقلصت المساحة بموجب اتفاقية فى ١٩٦٣ إلى ٨٢٥٠ كيلومتر مربع بعد أن كانت تشمل كل دولة الكويت . راجع التخلى المطرد عن مناطق الامتيازات ... الخ السابق الإشارة إليها صفحات ٦ ، ٧ .

(٣) المرجع السابق ، صحيفة ٧ .

محدود . ثم بدأ يؤخذ به ويطبق إما بالإتفاق بين الحكومات والشركات أو عن طريق التشريع . أما فى الوقت الحاضر فإن معظم العقود الجديدة جاءت نصوصها حاوية شرط التخلى. وينطوى مبدأ التخلى — كما وضح ذلك القرار رقم ٩٠ للمؤتمر السادس عشر للأوبك — على فكرتين رئيسيتين[1] :

أولاهما : إخضاع كافة مناطق الامتيازات أو العقود فى أقطار الأوبك إلى برنامج زمنى يتم فيه التخلى عن أراضى الامتيازات بصورة متوالية مطردة وفى أقل زمن ممكن.

ثانيهما : مشاركة الحكومات المضيفة فى اختيار الأجزاء التى تتخلى عنها الشركات .

ولا شك أن انتشار هذا المبدأ أدى إلى ضرورة التزام الشركات بالجدية فى عمليات الإنتاج ، وإلا فنى إمكان الدول المضيفة بعد انقضاء زمن معين منح امتياز استغلال ثروتها البترولية إلى شركات أخرى . كذلك فإن هذا المبدأ أدى إلى كسر شوكة الاحتكار التى كانت سائدة فى البلاد العربية والتى كان مفادها حصول شركة واحدة على امتياز باستغلال الثروة البترولية فى كل أراضى الدولة. وأخيراً فإن هذا المبدأ أدى إلى فتح الأبواب أمام عدد كبير وجديد من شركات البترول للحصول على امتيازات بترولية ، وبذلك خلق جواً من المنافسة يعود على الدول المضيفة بعوائد ومزايا أكثر .

ثالثاً : الحصول على نصيب يفوق النصف من الأرباح الصافية .

ويتأتى حصول الدول على أكثر من نصف الأرباح الصافية عن طريقين : إحدهما عن طريق إسهام الدولة فى رأس المال — وسنرجىء مناقشة هذا السبيل

---

(١) راجع بحث الدكتور حسن زكريا « التخلى المطرد عن مناطق الامتيازات البترولية فى ظل بيان السياسة البترولية للأوبك » السابق الإشارة إليه صفحات ٩ ، ١٠ .

إلى الجزء الأخير من هذا البحث — والآخر عن طريق حصول الدولة على شروط أحسن ومعدل ربح يفوق النصف والذى تحقق أخيراً فى عدد من العقود فى بعض البلدان العربية وغيرها .

وبدراسة الاتفاقية المعقودة بين المملكة العربية السعودية والشركة التجارية اليابانية للبترول لاستغلال الثروة البترولية فى نصف مشاع من المنطقة المعمورة المنطقة المحايدة الواقعة بين المملكة العربية السعودية والكويت عام ١٩٥٧ يتضح بجلاء أنها تتفوق على اتفاقات مناصفة الأرباح(١). فطبقاً للنصوص المختلفة تحصل حكومة المملكة العربية السعودية على نصيب لايقل عن ٥٦٪ من جميع أرباح الشركة الناتجة من كل عملياتها داخل المملكة العربية السعودية وخارجها بما فى ذلك عمليات بيع الزيت الخام والتكرير والنقل والتسويق ؛ فتنص الفقرة (هـ) من المادة الرابعة عشر من هذه الاتفاقية على(٢) .

« إذا تبين بعد تسلم الحكومة للريع المذكور فى الفقرات (أ) و (ب) و (حـ) والضرائب المذكورة فى الفقرة (ء) بأن نصيب الحكومة لايبلغ ٥٦٪ من الدخل الصافى للشركة من جميع أوجه عملياتها داخل البلاد العربية السعودية وخارجها فى خلال السنة الضريبية ؛ فإن على الشركة أن تدفع للحكومة ضريبة إضافية تجعل نصيب الحكومة يبلغ ٥٦٪ من الدخل الصافى للشركة خلال السنة الضريبية » .

وبذلك استطاعت حكومة المملكة العربية السعودية أن تحصل على نصيب أعلى من ذلك السائد فى الاتفاقات السابقة ، كما أن نصيبها فى الربح يكون عن جميع أوجه عمليات الشركة داخل البلاد العربية السعودية وخارجها ؛ بمعنى أن نصيبها

---

(١) راجع وثائق ونصوص اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية السابق الإشارة إليها ، المادة الرابعة عشر صفحات ١٩١ — ١٩٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٣ .

لم يعد قاصراً على أرباح الإنتاج وإنما الأرباح الناجمة عن التكرير والنقل والتسويق داخل البلاد وخارجها .

كذلك يتضح من مراجعة مواد وبنود هذه الاتفاقية أن الدولة حصلت على الامتيازات التالية :

١ — إلزام الشركة بإقامة معامل تكرير طبقا لجدول الإنتاج ؛ فعندما يبلغ إنتاج الزيت الخام ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً لمدة تسعين يوما ، فإن على الشركة أن تقيم معملا للتكرير خلال مدة لاتزيد عن عامين ، وعند ما يبلغ متوسط الزيت المنتج ٧٥,٠٠٠ برميل يومياً فإن على الشركة أن تقيم معملا للتكرير لايقل الحد الأدنى لإنتاجه اليومى عن ٣٠٪ من إنتاج الشركة، يكون ذلك خلال مدة لاتزيد عن عامين(١) .

٢ — يكون من حق الحكومة لحسابها أو لحساب رعاياها — بعد اكتشاف البترول وبكميات تجارية — الاشتراك فى رأس مال الشركة فى حدود ١٠٪ من رأس المال المدفوع وبالقيمة الإسمية التى صدرت بها الأسهم(٢) .

٣ — يحق للحكومة أن تعين ثلث أعضاء مجلس إدارة الشركة التى يؤول لها هذا الامتياز(٣) .

وحصول المملكة العربية على هذه الشروط من امتياز لانتاج البترول من

---

(١) المرجع السابق المادة السابعة والعشرون صفحات ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٢) المرجع السابق المادة الثامنة والعشرون صفحات ٢٠١ — ٢٠٣ .
(٣) المرجع السابق صحيفة ٢٠٢ .

منطقة أقل ملاءمة من العديد من المناطق الأخرى التى تستغلها شركات البترول الكبرى يؤكد إمكانية تعديل شروط الاتفاقيات بما يضمن للبلاد العربية الحصول على شروط أحسن نلخصها فيما يلى :

١ — الحصول على أكثر من نصف الأرباح الصافية .

٢ — ألا تكون المشاركة بقاصرة على عمليات الانتاج وإنما تشمل عمليات النقل والتكرير والتسويق سواء على المستوى المحلى أو الصعيد العالمى .

٣ — أن تقيم شركات البترول معامل تكرير وصناعات بتروكيمائية بما يزيد من فرص العمالة ويزيد من الدخل القومى ويحقق اندماجا لقطاع البترول ضمن الاقتصاد القومى .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد الجامعات العربية

المبحث الثالث

نحو زيادة فاعلية البترول فى الاقتصادى العربى

رأينا أن البترول أضحى السلعة الأولى فى الاقتصاد العربى من ناحية مايعود به على الوطن العربى من عائد يتمثل أساسا فى نقد أجنبي نادر . وقد حققت الدول العربية فى فترة العشرين عاماً الأخيرة زيادة واضحة فيما تحصل عليه من أتاوات وضرائب سواء كان ذلك مرده زيادة الإنتاج أو ارتفاع معدل الفائدة وإن كان مجال زيادة تلك الأتاوات أمر يتعين تحقيقه .

وسنناقش فى المبحث الأخير من هذا البحث الوسائل التى تؤدى إلى زيادة فاعلية البترول فى الاقتصاد العربى والتى تتمثل فى تحقيق منافع البترول وزيادتها . وفى درجة فى الاقتصاد القومى . ويتأتى هذا عن طريق اشتراك البلاد العربية فى الصناعة البترولية . وعلى ضوء إمكانيات الوطن العربى — المالية والإدارية والفنية — ووضع صناعات البترول دوليا فإننا نرى أن تحقيق وزيادة المنافع البترولية العربية يتأتى فى الوقت الحاضر بالوسائل التالية :

أولا — بإنشاء الشركات والمؤسسات الوطنية .

ثانياً — بتعاون الشركات الوطنية مع الشركات الأجنبية عن طريق المشاركة.

ثالثاً — باتباع أسلوب عقود المقاولة .

ولقد خطت بعض الدول العربية خطاً ثابتة فى هذا الاتجاه وأقامت الشركات الوطنية ، كما تعاونت مع الشركات الأجنبية ، كما اتبعت أسلوب عقود المقاولة ، إلا أنه مازال أمامها الكثير للحصول على أكبر عائد من ثروتها البترولية .

أولا — الشركات الوطنية :

ساعد على قيام الشركات الوطنية استمرار إستئثار الشركات الاحتكارية والشركات العالمية المستقلة بالامتيازات البترولية وتحقيقها أرباحا خيالية سبق

وعرضنا بعض أرقامها ، هذا بالاضافة إلى ماتلقاه تلك الشركات من مساعدة وعونٍ وتدعيم — معنوى ومادى — من قبل حكوماتها . وكان من العوامل التى شجعت على إنشاء الشركات الوطنية إتساع الأسواق المحلية واستيعابها كميات من البترول ومشقاته تبرر إنشاءها ، كما أن التوسع الهائل فى الطلب العالمى على البترول أدى إلى ارتياد شركات جديدة من جنسيات متعددة: إيطالية ويابانية وبلجيكية وغيرها — ميدان التنقيب والإنتاج ، وهى لم تكن أصلا من الشركات التقليدية مما شجع الدول العربية على ارتياد هذا الميدان . كما رغبت الدول العربية فى إنشاء أو مساعدة المواطنين على إنشاء شركات بترولية ، إذ لايليق أن تخلو الدولة من شركات بترولية ، فى حين أن الاقتصاد يعتمد كلية أو أساساً على البترول . لذلك أنشأ العديد من الدول العربية الشركات والمؤسسات الوطنية على النحو التالى[1]:

١ — أنشأت الكويت شركتها الوطنية — حيث تملك الحكومة ٦٠٪ من رأسمالها ويمتلك القطاع الخاص ٤٠٪ منه — عام ١٩٦٠ .

٢ — أنشأت السعودية شركتها الوطنية — المملوكة للحكومة بالكامل — عام ١٩٦٢ .

٣ — أنشأت الجزائر شركتها الوطنية — المملوكة للحكومة بالكامل — عام ١٩٦٣ .

٤ — أنشأت العراق شركتها الوطنية — المملوكة للحكومة بالكامل — عام ١٩٦٤ .

٥ — أنشأت ليبيا شركتها الوطنية — المملوكة للحكومة بالكامل — عام ١٩٦٨ .

٦ — أنشأت ج . ع . م مؤسسة عامة للبترول عام ١٩٥٨ .

---

(١) أنظر : دور الحكومات فى مساندة شركات البترول الوطنية ، للدكتور حسين عبد الله وأحمد السيد عمر ، مؤتمر البترول العربى السابع ، صحيفة ٨ ، ٩ .

تتلخص أهداف الشركات الوطنية فى :

١ — القيام بمراحل الصناعة البترولية المختلفة للسوق المحلية من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق . وحتى الوقت الحاضر فإن نجاح الشركات الوطنية محدود فى مجالات الانتاج والنقل والتكرير ، أما فى ميدان توزيع المنتجات البترولية فى الأسواق المحلية فإنها حققت نجاحاً ملموساً . ويتعين على الدول العربية أن تتغلب على الصعوبات التى تحول دون مباشرتها الإنتاج والنقل والتكرير ، إذ أنها تمثل عمليات إنتاجية وصناعية جادة ، وتعود على الاقتصاد القومى بقيمة مضافة تغذى ناتجه القومى .

٢ — تنمية واستغلال الموارد البترولية القومية وذلك عن طريق منح الشركات الوطنية امتياز البحث عن البترول فى المناطق التى تخلت عنها الشركات الأجنبية ، كما أن بعض الدول يقصر منح الامتياز — فى الأراضى الغير مستغلة أو الأراضى التى تخلت عنها الشركات — على الشركات الوطنية بمفردها أو بالمشاركة مع شركات أجنبية .

يخول القانون العراق رقم ٩٧ عام ١٩٦٧ للشركة الوطنية حق تنمية الموارد البترولية فى جميع أراضيه ومياهه الاقليمية — عدا المناطق الممنوح عنها امتياز — إلى شركة بترول العراق(١) .

٣ — تسعى الشركات الوطنية نحو القيام بجميع مراحل الصناعة البترولية من إنتاج وتخزين ونقل وتكرير وتسويق فى الداخل والخارج . وعلى ذلك تحقق دمج بين صناعة البترول والاقتصاد القومى ، وهو أمر ظل — وما زال فى معظم دول البترول الأساسية — حلماً لم يتحقق . وباقامة شركات البترول الوطنية لخطوط الأنابيب ومعامل التكرير ومصانع البتروكيماويات — سواء بمفردها

---

(١) أنظر نص القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٦٧ الخاص بتخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية العراقية فى وثائق ونصوص «٤» اتفاقات وعقود البترول السابق الإشارة إليها صحيفة ١٤٦٠ .

أو بالاشتراك مع الشركات والخبرات الأجنبية — فإنها تسعى نحو دمج صناعة البترول فى الاقتصاد القومى .

٤ — تعهد العديد من الدول إلى شركاتها ومؤسساتها الوطنية بالإشراف على تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة للشركات الأجنبية المستغلة لثروتها البترولية . يرجع ذلك إلى خبرة تلك المؤسسات والشركات وقدرتها على تفهم الجوانب الفنية .

ومن الأمثلة الواضحة لمدى نجاح الشركات الوطنية فى استغلال الثروة البترولية وفى دمج قطاع البترول فى الاقتصاد القومى ما تقوم به شركة (سوناتراك) المملوكة بالكامل للحكومة الجزائرية ؛ فلقد نجحت إلى حد بعيد فى إدخال تغييرات على البنيان الاقتصادى الجزائرى عن طريق تحقيق التلاحم والتفاعل بين قطاع البترول وسائر قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى. فالشركة تقوم بأوجه النشاط التالية[1] :

(ا) تقوم بعمليات الانتاج إما بمفردها أو بالاشتراك مع شركات أخرى .

(ب) تمتلك خطوط أنابيب سواء لنقل البترول أو لنقل الغاز الطبيعى أو لنقل الغاز المسال .

(حـ) تقوم بعمليات تكرير البترول حيث تمتلك ٥٠٪ من معمل تكرير (حاس مسعود) ، ٥٦٪ من معمل تكرير الجزائر، كما تقوم حاليا بإنشاء معملين جديدين .

(ء) تقوم حاليا بإنشاء مصنع إسالة الغاز .

(هـ) تقوم حالياً بإنشاء شبكة للأسمدة وأخرى للكيماويات .

---

(١) أنظر ، نفط العرب ، صناعة النفط فى الوطن العربى ، العدد السادس — السنة الخامسة ، مارس (آذار) ١٩٧٠ ، صحيفة ٥٠ .

و — تقوم الشركة بعمليات التوزيع الداخلية للمنتجات البترولية .

ز — عقدت الشركة اتفاقات تعاونية مع دول عربية أخرى — سوريا والجمهورية اليمنية الجنوبية الشعبية والعراق — للمساعدة فى أعمال البحث والتنقيب عن البترول .

وهكذا يتضح مدى إسهام الشركة الوطنية فى الجزائر فى تنمية الاقتصاد القومى . وتؤكد الأرقام الحديثة هذه الحقيقة ؛ إذ أن الشركة تتحمل حالياً ٥٨ ٪ من أعباء البحث والتنقيب وتسيطر على ٥٠ر٥ ٪ من طاقة النقل ، ٥٦ ٪ من طاقة التكرير ، كما تتولى كافة عمليات توزيع المنتجات البترولية فى السوق المحلية واستثمار الغاز وبناء شتى الصناعات البتروكيماوية . ويساعد الشركة فى القيام بمسئولياتها ما تخصصه الدولة من اعتمادات لقطاع النفط . فقد خصصت الدولة — فى خطتها الثلاثية الأولى ١٩٦٧ — ١٩٦٩ ما يبلغ ٢٧١٠ مليون دينار أى أكثر من نصف اعتمادات الخطة المذكورة (٥٤٠٠ مليون دينار) لصناعات الهيدروكربونات والبتروكيماويات خصص القسم الأكبر منها لشركة (سوناتراك) .

ويتعين على الدول العربية أن تسلك سبيل الجزائر فى تدعيم وتنمية شركاتها الوطنية ؛ إذ أن إنشاء الشركات الوطنية وقيامها بجانب واحد من جوانب الصناعة البترولية — وسبق أن رأينا أن معظم الشركات الوطنية لا تقوم إلا بعمليات التسويق المحلية — لا يعود بفائدة كبيرة على الاقتصاد القومى ، وعلى هذا يتعين قيام الشركات الوطنية بكافة مراحل العمليات الإنتاجية وتحقيقها للتكامل الرأسى من أولى مراحله — عمليات البحث والتنقيب — إلى آخرها — صناعات البتروكيماويات — حينذاك يحدث تغيير جذرى فى البنيان الاقتصادى للبلاد العربية المنتجة للبترول .

ثانياً — مشاركة الشركات الأجنبية

قد يتعذر على الشركات الوطنية القيام بعمليات الإنتاج والنقل والتصنيع نظراً لما تتطلبه من دراية وخبرة فنية غير متوفرة فى عدد كبير من الدول العربية

فى الوقت الحاضر ، ولما تحتاج إليه من أموال واستثمارات ضخمة تعجز العديد من الدول عن توفيرها ، لذلك اتجهت بعض الشركات الوطنية فى البلاد العربية إلى مشاركة شركات أجنبية فى الحصول سوياً على امتيازات من الحكومات تخول لهما البحث عن البترول وتنمية إنتاجه وربما تسويقه وربما كذلك القيام بعمليات تصنيعه . تستطيع الشركات الوطنية عن طريق هذا الوضع التغلب على ما يواجهها من مشاكل فنية وإدارية ومالية ، كما تستطيع خلال فترة زمنية معقولة أن تكتسب خبرة ودراية تؤهلها للاستقلال مستقبلا بعمليات إنتاج وتصنيع البترول والغاز الطبيعى . حقيقة إن حق الحكومات العربية للاشتراك فى رأس مال شركات البترول أصبح حقيقة فى الآونة الأخيرة ؛ ففى اتفاقية الكويت مع الشركة اليابانية أعطى الحق للكويت فى شراء ١٠٪ من رأس المال بالقيمة الإسمية ، وفى إتفاقية الكويت مع شركة شل أعطى الحق للكويت فى الاشتراك فى رأس المال بنسبة ٢٠ ٪ ، إلا أننا هنا ندعو إلى مبدأ المساواة عن طريق الإسهام فى نصف رأس المال وما يصاحب ذلك من الإشتراك فى الإدارة من جوانبها الإدارية والفنية .

ولقد سلكت الجمهورية العربية هـــذا السبيل فى معظم عقودها البترولية فى الآونة الأخيرة ؛ فلقد حصلت المؤسسة المصرية العامة للبترول بالاشتراك مع شركات أجنبية — وعلى أساس إسهامها فى نصف رأس المال — على امتيازات لاستغلال الثروات البترولية نلخص أهمها فيما يلى(١) :

١ — الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أمريكان للبحث عن البترول وتنميـــة إنتاجه فى الصحراء الغربية فى عام ١٩٦٣ .

---

(١) راجع (التطورات الحديثة فى اقتصاديات بترول الشرق الأوسط) للمؤلف ، السابق الإشارة إليه صحيفة ٣١ ، وكذلك راجع نص الإتفاقات فى وثائق ونصوص السابق الإشارة إليها صفحات ٦٨٨ - ١١٦٩ .

٢ — الاتفاق بين الجمهورية العربية وبين المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة فيلبس للبحث عن البترول وتنمية إنتاجه فى الصحراء الغربيـــة فى عام ١٩٦٩ .

٣ — الاتفاق بين الجمهورية العربية وبين الشركة الشرقية للبترول والشركة الدولية للزيت والمؤسسة المصرية العامة للبترول للبحث عن البترول وتنمية إنتاجه فى الدلتا وخليج السويس فى عام ١٩٦٣ .

٤ — الاتفاق بين الجمهورية العربية وبين المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أمريكان للبحث عن البترول وتنمية إنتاجه فى خليج السويس فى عام ١٩٦٤ .

وبمراجعة هذه الإتفاقات — دون الدخول فى تفاصيلها — يتضح إشتراك الجمهورية العربية عن طريق المؤسسة المصرية العامة للبترول بخمسين فى المائة من رأس مال الشركات المستغلة للثروة البترولية . ولما كانت الحكومة تتبع فى هذه العقود مبدأ المشاركة فى الأرباح ، فإنها — وهى التى تمتلك نصف رأس المال — تحصل على ٧٥٪ من صافى الأرباح. يضاف إلى ذلك ما يجنيه الاقتصاد الوطنى — فى الحال والمستقبل — من أرباح وعوائد عديدة نتيجة للاشتراك الفعلى فى إنتاج وتصنيع البترول .

ثالثاً — عقود المقاولة :

تهدف عقود المقاولة إلى حصول الدولة المضيفة — أى الدول العربية — على خدمات فنية ومالية وتجارية من قبل شركات أجنبية والتى تتمثل فى القيام بالعمليات النفطيـــة فى مناطق التنقيب والاستثمار ، وفى تأمين كل الأموال

الضرورية لتمويل عمليات التنقيب والتقييم والتطوير ونفقات التشغيـــل عند الاكتشاف التجارى للبترول . وتعتبر الأموال المستخدمة لتمويل عمليات التنقيب ــ فى العادة ــ قروضاً بدون فائدة ويكون تسديدها مشروطاً بتحقيق الاكتشاف التجارى . أما الأموال المقدمة لتمويل نفقات التقييم والتطوير فتعتبر قروضاً بفائدة (١) .

كما يقوم المقاول بمساعدة الشركة الوطنية فى تسويق النفط المنتج وذلك إما مقابل عمولة أو عن طريق شراء حد أدنى بسعر يتفق عليه الطرفان . وأهم ما يعنينا هنا فى عقود المقاولة هو أنه يتفق دائما على تاريخ يعرف بتاريخ الاستلام والذى تتسلم فيه الشركة الوطنية الإدارة المباشرة وكافة العمليات فى جميع الحقول والمنشآت . وطبقا للاتفاقية بين شركة النفط الوطنية العراقية وإيراب حدد هذا التاريخ بخمس سنوات من تاريخ الإنتاج التجارى بشرط أن يكون القسط الأخير من قروض التطوير قد سدد كليا (٢) ولا يعنى ذلك أن التعاون بين الطرفين ينقطع بحلول موعد الاستلام ، بل إنه يستمر فى المجالات الفنية والإدارية طبقا لشروط يتفق عليها (٣) .

وهكذا يتضح أن عقود المقاولة تؤدى إلى تمكين الشركات الوطنية للقيام بعمليات البحث والإنتاج والنقل وغيرها ، ولما كانت إمكانيات الدول العربية ــ الفنية والمالية ــ تحول دون قيام شركاتها الوطنية بتلك العمليات مباشرة ، فإنها تستعين بمقاول من أهل الخبرة يؤازرها ويساعدها للقيام بهذه المهمة خلال فترة زمنية محددة ، فى خلالها تكتسب الشركة الخبرة والدراية والمقدرة للقيام بعمليات البحث والإنتاج والاستثمار .

---

(١) راجع وثائق ونصوص « ٤ » اتفـــاقيات عقود البترول السابق الإشارة إليها ، عقد المقاولة الوطنية العراقية وإيراب ص ١٤٦٦ – ١٤٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، بند ٢٤ من المادة الأولى ، صحيفة ١٤٦٦ .

(٣) المرجع السابق ، المادة العاشرة ، صفحات ١٤٧٧ — ١٤٧٨ .

خاتمـــة

يتضح جليا مما جاء فى الصفحات السالفة أن إنتاج البترول فى الوطن العربى حقق زيادة مذهلة فى العشرين عاما الأخيرة ، وأن مزيداً من الإنتاج سيتحقق فى السنوات القادمة نتيجة لشدة ثراء الوطن العربى باحتياطياته البترولية ونتيجة لما تمليه اقتصاديات السوق ؛ فيقدر المهتمون باقتصاديات البترول أن زيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة الأمريكية للمواد البترولية فى الخمس عشرة سنة (من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠) بمعدل ٢,٧٪ سنويا ، وهذا يقتضى زيادة الإنتاج من الحقول الأمريكية بحيث يصبح معدل الإنتاج اليومى فى عام ١٩٨٠ حوالى ١٣ مليون برميل فى حين أنها كانت ٨,٩ مليون برميل فى عام ١٩٦٥ ، ولا شك أن هذا أمر يتعذر تحقيقه . كذلك فإن الاستهلاك فى دول أوربا الغربية واليابان سينمو بمعدلات كبيرة . لذلك فإن الطلب على بترول البلاد العربية سيزداد لدرجة تستدعى ضرورة التوسع فى الإنتاج .

كما يتضح جليا تزايد عائدات البترول فى جميع الدول العربية المنتجة للبترول وذلك نتيجة لزيادة الانتاج من جهة وزيادة العائدات من ناحية أخرى . هذا وإن كانت معظم الاتفاقات الدولية البترولية تعطى الدول العربية نصف الأرباح الصافية ، إلا أن عددا متزايدا منها أصبح يحقق للدول العربية نصيبا أكثر ، بل إن البعض كما أسلفنا — وعلى الأخص فى عقود المشاركة — يحقق للدول العربية ٧٥ ٪ من صافى الأرباح . كذلك نلمس بوضوح تزايد الشركات البترولية غير الاحتكارية فى الوطن العربى ، والتى أدى وجودها إلى تحسن كبير فى شروط عقود الامتياز . فبالإضافة إلى تزايد نصيب الدول العربية من صافى الأرباح فإن مبادىء هامة استقرت ولعل أهمها تنفيق الريع وشروط التخلى عن الأراضى تباعاً والاشتراك فى أرباح النقل والتكرير والتسويق .

كذلك من الاتجاهات الصحية فى اقتصاديات البترول فى الوطن العربى تزايد عدد الشركات الوطنية وتزايد نشاطها فى مجالات البحث والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق. حقيقة إن عدداً من الشركات لم يمارس بعد كل مراحل عمليات صناعة البترول إلى أنه شارك الشركات الأجنبية متغلبا فى ذلك على الصعوبات الفنية والمالية، على أن يتمكن بعد مرحلة من الوقت من القيام بجميع العمليات الإنتاجية. كما أن بعض الشركات الوطنية سلكت سبيل عقود المقاولة، مستعينة بخبرة وثراء الشركات الأجنبية، حتى إذا ماحل تاريخ الاستلام تقوم بجميع عمليات البحث والإنتاج والاستثمار. حينذاك يتحقق مايصبوا إليه أبناء الأمة العربية من دمج للبترول فى الاقتصاد القومى ومن تحقيق أقصى منفعة منه.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر - الدول العربية